

العراق: على مجلس الأمن نشر مراقبين لحقوق الإنسان الآن

"مهما كانت نتيجة النقاش بشأن نزع سلاح العراق، فإن حماية الحقوق الإنسانية لشعب العراق ستظل باعث قلق مركزي. ويجب أن ينظر بشكل عاجل إلى اتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة أوضاع حقوق الإنسان في العراق". هذا ما أكدته الأمانة العامة، أيرين خان.

"إنه لمن الأهمية بمكان البدء فوراً بإجراء ترتيبات من أجل نشر أعداد كافية من مراقبي حقوق الإنسان المؤهلين. ولقد أقر مجلس الأمن بأهمية دور المراقبين في أوضاع تتعلق ببلدان أخرى، وقد آن الأوان حتى يشمل ذلك العراق".

إن منظمة العفو الدولية تدعو مجلس الأمن الدولي إلى إصدار تفويض بنشر مراقبين لحقوق الإنسان تابعين للأمم المتحدة في مختلف أنحاء العراق، وعلى الحكومة العراقية والسلطات الكردية التي تسيطر على أجزاء من شمالي العراق أن توفرا للمراقبين جميع التسهيلات اللازمة لدخول أراضيها والتعاون معهم.

في وثيقة جديدة صدرت اليوم تحت عنوان العراق: الحاجة إلى نشر مراقبين لحقوق الإنسان، تحاجج منظمة العفو الدولية بأنه يمكن لمراقبي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن يسهموا على نحو حاسم في معالجة بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان في العراق بغض النظر عما إذا كان هناك تدخل عسكري رئيسي أم لا.

إن وجود مراقبين لحقوق الإنسان يمكن أن يسهم في التغيير، فوجودهم ضروري الآن للتصدي لبواعث القلق الخطيرة الراهنة بشأن حقوق الإنسان في العراق. ومن شأنهم أيضاً أن يقوموا بدور حاسم خلال الفترة التي تلي مباشرة أي عمل عسكري محتمل واسع النطاق ضد العراق، حيث يمكن لأوضاع حقوق الإنسان في البلاد أن تشهد مزيداً من التدهور. وعلى المدى الأبعد، فإن من شأن الوجود الميداني للمراقبين في البلاد أن يوفر الخبرة والمشورة الضرورييتين للإصلاح التشريعي والمؤسسي، وفي ترسيخ حكم القانون.

وسوف يسعى مراقبو حقوق الإنسان إلى توفير الحماية عن طريق مخاطبة السلطات على نحو متفاعل مع الأحداث. وسيعملون على ضمان إرساء ضمانات دائمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق الإصلاح التشريعي والمؤسسي، وتصحيح الممارسات وتعزيز النطاق الكامل لحقوق الإنسان.

وزيادة على ذلك، فإن من شأن مراقبي حقوق الإنسان تزويد مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة بمعلومات موثوقة في الوقت المناسب بشأن التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في العراق.

لقد دعت كل من الجمعية العمومية ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى نشر مراقبين لحقوق الإنسان منذ عام 1993. وبين 1994 و1998، جمع المراقبون معلومات حول العراق بتكليف من المقرر الخاص بالعراق للجنة حقوق الإنسان عن طريق زيارة الدول المجاورة للعراق. وقد سمحت الحكومة العراقية للمقرر الخاص بدخول العراق، بيد أنها لم تسمح بأن يتمركز مراقبون لحقوق الإنسان في البلاد.

وثيقة للجمهور

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن، بالمملكة المتحدة، على الهاتف

رقم +44 20 7413 5566

Amnesty International, 1 Easton St., London WC1X 0DW

بريد إلكتروني: <http://www.amnesty-arabic.org>

وللاطلاع على أحدث أخبار حقوق الإنسان، زوروا موقع المنظمة <http://www.news.amnesty.org>.